الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/79
20 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة العاشرة
جنيف، ٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التجارة والبيئة والتنمية

مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد*

تركّـــز هذه المذكرة على قضايا مختارة بشأن التجارة والبيئة حظيت باهتمام كبير في البيانات الدولية الصـــادرة مؤخراً بشأن السياسات، وعلى ما يتصل بها من أنشطة الأونكتاد. ويستند تحليل السلع والخدمات البيئية إلى الأعمال المضطلع بها مؤخراً بقصد مساعدة البلدان النامية على تناول آثار الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٣١`٣` من إعلان الدوحة الوزاري كما يستند إلى إسهام الأونكتاد. وتحلل المذكرة أيضاً نتائج دراسات وحوارات بشأن السياسات أجريت بخصوص المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق وهي أُجريت في إطار برنامج بناء القدرات التابع للأونكتاد وفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، كما تحلل الأعمال الجارية والمستقبلية بشأن المعايير والقضايا ذات الصلة في ميدان الزراعة العضـــوية. وتناقش المذكرة أيضاً الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة للبلدان النامية والناشئة عن بروتوكول كـــيوتو واتفاقـــية التنوع الأحيائي (البيولوجي)، كما تناقش تقارير تتعلق بأنشطة الأونكتاد في إطار مبادرة الـــتجارة الأحيائية والمبادرة الجديدة المتعلقة بالوقود الأحيائي. وأخيراً، تثير المذكرة عدداً من القضايا التي ربما ترغب اللجنة في تناولها.

* يُقدم هذا التقرير في هذا التاريخ لكي يبين على أكمل وجه ممكن الأعمال والأنشطة التي اضطُلع بها منذ الدورة التاسعة للجنة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولاً -	مقدمة	٣
ثانياً -	تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية	٣
ثالثاً -	المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق	٥
	ألف - المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق	٥
	باء - فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق	٧
	جيم - تيسير وصول المنتجات الزراعية العضوية إلى الأسواق	١٠
رابعاً -	حماية المعارف التقليدية وحفظها واستعمالها على نحو مستدام	١٢
خامساً -	بروتوكل كيوتو واتفاقية التنوع الأحيائي	١٣
	ألف - القضايا البيئية العالمية	١٣
	باء - التنوع الأحيائي والتنمية	١٥
	جيم - مبادرة التجارة الأحيائية التي أطلقها الأونكتاد	١٦
	دال - تغير المناخ والتنمية	١٩
	هاء - مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي	٢٠
	واو - التكنولوجيا الأحيائية الزراعية والتجارة الدولية	٢١
سادساً -	القضايا التي يُحتمل أن تتناولها اللجنة	٢٢

أولاً – مقدمة

١- اتفقت الدول الأعضاء، في المؤتمر الحادي عشر للأونكتاد، على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية بشأن المسائل التي تتناول العلاقة بين التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والمعارف التقليدية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمتجات المفضلة بيئياً، والقضايا المتعلقة بوضع البطاقات الأيكولوجية وتكاليف إصدار الشهادات، ومتابعة القضايا ذات الصلة بالتجارة والواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. وينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل المضطلع به بشأن مبادرة التجارة الأحيائية وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية"[(١)].

٢- استحوذت القضايا التي تشغل الحيز المشترك بين التجارة والتنمية في الآونة الأخيرة على اهتمام الجمهور والدوائر السياسية والسوق عقب وقوع زلزال المد البحري "تسونامي" وكوارث العواصف الاستوائية، وحدوث زيادات في أسعار الطاقة وضغطها على زيادة الكفاءة في الطاقة، والمخاوف المتعلقة بالأغذية وما يتصل بها من الطلب على تحسين سلامة الأغذية والجودة الغذائية المرتفعة بشكل مستمر، فضلاً عن إعادة تأكيد الحاجة إلى حماية البيئة في مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وفي الأسواق الدولية، أصبحت المتطلبات البيئية والصحية المتصلة بها أكثر صرامة وتعقيداً وتعددية في أبعادها وأصبحت في كثير من القطاعات جزءاً لا يتجزأ من جودة المنتجات. وتستعمل حكومات كثيرة المتطلبات البيئية لتشجيع التحوّل نحو المزيد من أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. والعديد من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية المعقودة في الآونة الأخيرة يشتمل على أحكام بيئية أو أنشأ بنية إدارية لاستعراض المشاكل البيئية المحددة. وتقوم بلدان نامية كثيرة على نحو متزايد، بدورها، بإدماج القضايا البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وأحد المجالات المحددة المطروحة للنظر يشمل الفرص المتاحة لتعزيز التجارة في المنتجات المستمدة من الاستعمال المستدام للتنوع الأحيائي، وخاصة عن طريق مبادرة التجارة الأحيائية، فضلاً عن مبادرة الوقود الأحيائي.

ثانياً – تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية

٣- وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على إجراء مفاوضات بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية بقصد النهوض بالدعم المتبادل بين التجارة والبيئة. والحاجة إلى أن تكون المفاوضات انعكاساً لروح الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٣١`٣` من إعلان الدوحة الوزاري قد أصبحت أمراً ملازماً لمداخلات البلدان الأعضاء، النامية منها والمتقدمة. ولا ينبغي النظر إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية على أنه غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية يتيح للبلدان النامية عدداً من الفوائد التجارية والإنمائية المباشرة وغير المباشرة، مثل زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وخفض كثافة التلوث، وزيادة السلامة المهنية، وحفظ البيئة، والوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئياً، وتحسين القدرة على الامتثال للمتطلبات البيئية والمتطلبات الصحية المتصلة بها الأكثر صرامة في أسواق الصادرات، وزيادة

---

(١) توافق آراء ساو باولو، TD/410، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الفقرة ١٠٣.

إيـــرادات التصدير. ويحبذ كثير من أعضاء منظمة التجارة العالمية اتباع نهج متوازن لكي يمكن تقاسم المكاسب البيئية والتجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٤- ويوجد إدراك متنامٍ للطبيعة المعقدة للمفاوضات المنصوص على الولاية الخاصة بها في الفقرة ٣١`٣` من إعلان الدوحـــة الـــوزاري في الوقـــت الذي يبحث فيه الأعضاء عن طرق ووسائل لضمان التعامل الشامل مع الولاية المذكـــورة، الـــتي تضم السلع والخدمات البيئية والتعريفات والحواجز غير التعريفية. وثمة عقبة هامة هي أنه على الـــرغم من وجود تعريف عام للصناعة البيئية، فلم تُعرَّف السلع البيئية ولا الخدمات البيئية تعريفاً واضحاً على أساس معايير محددة. بل يبدو بالأحرى أنه يوجد توافق آراء عام على أن السلع والخدمات البيئية ينبغي أن تسهم في تحقيق أهداف معينة، محددة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، عند القيام بحمايـــة البيـــئة، وتلبـــية الاحتياجات البشرية الأساسية (الأهداف الإنمائية للألفية)، والنهوض بطرائق للإنتاج والاســـتهلاك أكـــثر استدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الدولية التي تتناول المشاكل البيئية العالمية والسياسات البيئية الوطنية تتيح مجالاً للسلع والخدمات البيئية.

٥- وفي فـــترة الإعـــداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، قُدمت عروض جديدة من البلدان ونوقشـــت في (الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة) مما أدى إلى ظهور نهجين تفاوضيين مختلفين هما: النهج التقلـــيدي المرتكز على قوائم، ونهج بديل يرتكز على مشاريع بيئية. وبخصوص النهج المرتكز على قوائم، قدمت الـــبلدان حتى الآن تسع قوائم للسلع البيئية قامت منظمة التجارة العالمية بتجميعها لأغراض مرجعية. وتُبرز هذه القوائم الوطنية السلع البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية أو استيرادية خاصة للأطراف المقدمة لها من أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتضم السلع أنواعاً لقياس التلوث ومعالجته والتخفيف منه ومنعه ومعظمها يرتكز على تكنولوجيا التخفـــيف عـــند المصب. أما النَّهج المرتكز على المشاريع البيئية فيتطلب تحرير السلع والخدمات البيئية في إطار مشـــاريع بيئـــية يُضـــطلع بهـــا على الصعيد الوطني. ويسعى هذا النهج أيضاً إلى النهوض بالفرص المتاحة لنقل التكنولوجـــيا البيئـــية وتكييفها. وقد أُشير إلى أنه يمكن الاتفاق في الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة على المعايير العامة لاختيار هذه "المشاريع البيئية". وحددت بعض البلدان منتجات مفضلة بيئياً تود أن يجري النظر في إدراجها ضمن نطاق المفاوضات.

٦- وبالنظر إلى العدد الكبير من السلع التي قد تدخل ضمن نطاق المفاوضات، فإن "الاستعمال المزدوج" قد ظل مشكلة كبيرة في تعريف تغطية المنتجات. ويشير التحليل الإحصائي الذي أجراه الأونكتاد إلى أن أكثر السلع دينامـــيةً (مـــن حيث التجارة) من بين السلع المدرجة في القوائم المقترحة هي تلك التي تنطوي على استعمالات صـــناعية أخـــرى هامـــة. وفي الواقع فإن هذا هو السبب في أن التجارة في هذه السلع دينامية على هذا النحو. ومشكلة الاستعمال المزدوج ليست مشكلة خاصة بالسلع البيئية - ولكنها أكثر حدة بكثير في حالة هذه السلع - بالنظر إلى أنها تتخلل كامل النظام المنسق وأن المنتجين كثيرون. ويوجد مجال لمناقشة المطالبات البيئية والمقترحات المتعلقة بالقيمة المقدمة بخصوص المنتجات المقترحة المفضلة بيئياً. وأشارت بعض البلدان إلى الحواجز غير التعريفية باعتبارها جانباً هاماً من الولاية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمنتجات المفضلة بيئياً.

٧- ورأت بعـــض الـــبلدان أنه ينبغي إعطاء الأعضاء فرصة لبحث العلاقة بين السلع المقترحة وحماية البيئة في سلسلة من الجلسات الخاصة بتبادل المعلومات. وركزت اثنتان من هذه الجلسات، عقدهما الرئيس، على مجالات بيئية

معنية تتمثل على نحو أكثر تحديداً في معالجة المياه المستعملة، ومكافحة تلوث الهواء والطاقة المتجددة، وأخذ الأعضاء دورهـــم في مناقشة التطبيقات البيئية المختلفة وشرح ما الذي حدا بهم إلى اتخاذ قرارهم باقتراح سلع أو مجموعات ســـلع معينة. ويمكن لهذه المناقشة أيضاً أن تمكّن البلدان من النظر في أمثلة للسلع والخدمات والتكنولوجيات البيئية ذات الصلة في سياق المشاريع البيئية الجارية، ولا سيما بالنظر إلى أن عدداً من البلدان قد أعرب عن اهتمامه بتقاسم خبراته الوطنية بخصوص تنفيذ هذه المشاريع أو المبادرات. ووافقت البلدان في هذا الصدد على مواصلة هذه المناقشة الأكثر تقنية، دون الإجحاف بالقضايا المتعلقة بالإجراءات أو النُهُج، أو بمواقفها التفاوضية.

٨- وتظل إحدى المهام للمستقبل تتمثل في إيجاد أرضية مشتركة في المفاوضات، وتعريف نَهْج يكون من شأنه التوفيق بين المصالح البيئية والإنمائية والتجارية المختلفة في المفاوضات. وسيعتمد الكثير على مدى نجاح الأعضاء في جعـــل المفاوضات أكثر مرونة وقد يتطلب ذلك التركيز على المجالات البيئية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء وضمان معاملة خاصة وتفاضلية لهذه البلدان.

٩- ويبشر الالتزام البنّاء من جانب البلدان النامية بالخير لهذا العمل المستقبلي، فهذا هو الالتزام الذي سعى الأونكـــتاد إلى النهوض به ليكون سمة خاصة للمفاوضات التي تُجرى في إطار الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة. وأبقى الأونكتاد على تيار مطرد من الأنشطة بقصد بناء قدرة البلدان النامية على التعامل مع هذه الولاية التفاوضية الجديدة. وقام الأونكتاد، منفرداً وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو شريكه في فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، بتنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية (الفلبين وهندوراس ونـــيكاراغوا وكوبا) وحلقات العمل دون الإقليمية (الجمهورية الدومينيكية وبيرو ونيكاراغوا) فضلاً عن بعثتين استشاريتين (الصين والأردن) في الشهور الأخيرة لمساعدة البلدان النامية على تناول القضايا الفنية المتعلقة بتغطية المنتجات وطرائق التفاوض ومشاكل التنفيذ التي يتعين أن تتناولها الجمارك. وكانت هذه الأنشطة مفيدة في إيجاد تفهّم أفضل للمقترحات المقدمة حتى الآن في إطار الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة.

ثالثاً – المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق

ألف – المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق

١٠- على الرغم أن هذا الموضوع – المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق – لا يشكل جزءاً من المفاوضـــات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، فإنه جزء هام من برنامج عمل الدوحة (الفقرة ٣٢`١`) ويرد جزئـــياً ضـــمن المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى السوق غير الزراعية المتصلة بالحواجز غير التعريفية[٢]. وفضلاً عن ذلـــك، فـــإن قضايا الوصول إلى الأسواق تشكل جزءاً من اهتمامات البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالتنفيذ وبالمعاملة الخاصة والتفاضلية المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاقات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية. كما أنها تدخل ضمن مجال ظل الأونكتاد فيه نشطاً بصورة خاصة عن طريق جميع الأعمدة الثلاثة التي يقوم عليها عمله.

---

(٢) قام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالإبلاغ عن أكثر من ٢٠٠ تدبير بيئي وصحي بوصفها حواجز غير تعريفية.

١١- وفي السنوات الأخيرة، فإن المتطلبات البيئية - التي تضم لوائح تنظيمية حكومية كما تضم معايير طوعية استحدثها القطاع الخاص أو استحدثتها منظمات غير حكومية وما يرتبط بها من نظم تقييم المطابقة - قد أصبحت أكثر صرامة وتعقيداً وتعددية في الأبعاد في كثير من القطاعات. وأدت المناقشات التي دارت في لجنة التجارة والبيئة وفي الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إبراز حقيقة أن المتطلبات البيئية ينبغي وضعها وتطبيقها بطريقة تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية المحتملة على وصول البلدان النامية إلى الأسواق، بينما تحقق أهداف السياسات البيئية. وعلى الرغم من أنه لا توجد سوى قلة من المعايير الدولية المتعلقة بالمتطلبات البيئية، فإن كثيراً من هذه التدابير الإلزامية والطوعية في أسواق التصدير الرئيسية قد أصبح يتسم بطابع عبر وطني عن طريق سلاسل التوريد، مما يفرض متطلبات استُحدثت في ظل قدر ضئيل من المراعاة أو عدم المراعاة إطلاقاً للأوضاع البيئية والأولويات الإنمائية والاهتمامات التجارية للبلدان النامية.

١٢- وتلبية المتطلبات البيئية في أسواق التصدير ليس له فقط جانب يتعلق بالوصول إلى الأسواق، إذ إن لها أيضاً وظيفة حفّازة للتنمية المستدامة. إذ توجد متطلبات بيئية كثيرة يمكن لتنفيذها أن يزيد من الكفاءة في المواد والطاقة، وأن يؤدي إلى التغلب على المشاكل البيئية الخطيرة الوطنية أو العابرة للحدود أو إلى تحسين الصحة العامة في البلدان النامية المصدِّرة. ولكن كثيراً ما يؤدي تلبية المتطلبات البيئية إلى التنافس على الموارد والقدرات النادرة على الصعيد الوطني، وخاصة في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية الجزرية الصغيرة. وقد تطرح أيضاً المتطلبات البيئية على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تحدياً إنمائياً خطيراً. فلتحقيق نتائج تشكل فوزاً ثلاثياً: الفوز بخصوص التجارة والفوز بخصوص التنمية والفوز بخصوص البيئة، في معرض تلبية المتطلبات البيئية في أسواق التصدير، يتعين اتباع نهج أكثر شمولاً (موجه نحو التنمية) وإيجابيةً (استباقية)، يرتكز على "إحساس مشترك بالمسؤولية" بين البلدان المتقدمة (التي تضع المتطلبات البيئية) والبلدان النامية.

١٣- وأشد ما يتأثر بصورة خاصة من المتطلبات البيئية الجديدة وما يتصل بها من متطلبات صحية هو أقل البلدان نمواً. فهذه التدابير تمنعها من الاستفادة الكاملة من الوصول التفضيلي إلى أسواق كثير من البلدان المتقدمة. ذلك أن صناعاتها المرتكزة على الموارد بوجه خاص، مثل الأخشاب، ولكن أيضاً الزراعة فضلاً عن قطاعي المنسوجات والملابس، تواجه طائفة واسعة من المتطلبات البيئية الإلزامية والطوعية. وبسبب افتقار هذه البلدان إلى القدرة المؤسسية والتقنية والإدارية، فإن تكاليف التكيف مع هذه المتطلبات البيئية الجديدة في أسواق التصدير تكون أعلى منها في حالة البلدان النامية الأخرى. بيد أن النصيب الإجمالي للصادرات المعرّضة للمتطلبات البيئية في أسواق التصدير أدنى منه في حالة البلدان النامية الأخرى، وأدنى بكثير منه في حالة البلدان التي تسير سريعاً على طريق التصنيع.

١٤- ويمكن للبلدان أو الشركات أو المنظمات غير الحكومية التي تضع متطلبات بيئية جديدة أن تخفض كثيراً من الآثار التي يُحتمل أن تكون معاكسة (لا أن تخفضها جميعاً) بضمان اتباع عملية شفافة وشاملة مع الأطراف التي يُحتمل أن تتأثر بها، بالاستناد إلى تحليل مسبق للتأثير. وعلاوة على ذلك، يمكن استحداث نهج أكثر نُظميةً بشأن تحديد العقبات المحتملة والممارسات الجيدة وذلك عن طريق تحسين التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة - أي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومصدِّري البلدان النامية. واستجابة لتدهور البيئة، يمكن للمتطلبات البيئية أن تعمل كعوامل حفازة هامة لزيادة الاستدامة البيئية، في الوقت الذي لا تكون فيه أكثر تقييدية للتجارة مما هو ضروري.

١٥- والتعامل بفعالية وكفاءة مع المتطلبات البيئية يتطلب من البلدان النامية اتباع نهج سياساتي أكثر استباقية واستراتيجية، ولا سيما على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى الإجراءات أو المساعدة الخارجية. فبتوقع حدوث التغيير، يكون من المهم قيام البلدان النامية بتسخير الفوائد الحفازة من حيث التنمية المستدامة ومن أجل الاقتصاد الوطني من حيث زيادة الكفاءة في الموارد، وخفض كثافة التلوث، وزيادة السلامة المهنية وتحسين الصحة العامة، مما يزيد من الإنتاجية ومن مكاسب الرفاه. ولدى كثير من البلدان النامية الإرادة السياسية للامتثال للمتطلبات البيئية في أسواق التصدير الرئيسية. بيد أنها كثيراً ما تواجه مشاكل شديدة في مجال الموارد التقنية والبشرية كما تواجه مواطن ضعف مؤسسية جوهرية.

١٦- وتوجد آمال مرتفعة فيما يتعلق بالقواعد والضوابط التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للحد من الآثار التقييدية للتجارة المترتبة على المتطلبات البيئية الجديدة وما يتصل بها من متطلبات صحية. وبصرف النظر عن كون الضوابط التي يتضمنها الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة وهي الضوابط الخاصة بتبرير المتطلبات البيئية وبمشروعيتها ودور العلم فيما يتصل بها ليست ضوابط قوية جداً، فإن الافتقار إلى القدرة المؤسسية يمنع كثيراً من البلدان النامية من استعمال حقوقها في إطار منظمة التجارة العالمية استعمالاً فعالاً. ومن ثم أدرجت البلدان النامية بعض الشواغل في قضايا التنفيذ وقضايا المعاملة الخاصة والتفاضلية المتصلة بالتنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية. وعلاوة على ذلك، فإن أغلبية المتطلبات البيئية المطبقة حالياً هي متطلبات ذات طبيعة طوعية ويطبقها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويُسترشَد فيها أحياناً بضوابط منظمة التجارة العالمية، ولكن هذه المنظمة لا تستطيع أن تتناول مباشرة المشاكل المحددة الناشئة في معرض إعداد المتطلبات البيئية ووضعها وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات التي تطرحها المتطلبات البيئية على البلدان النامية لا يمكن حلها عن طريق السياسة التجارية وحدها: فالسياسات الصناعية والزراعية والتمويلية المكمّلة ذات أهمية جوهرية. ويلزم بصورة خاصة إقامة شراكات استراتيجية بين كامل طائفة الجهات الفاعلة المتأثرة بالمتطلبات البيئية. وأخيراً، يتعين على البلدان النامية أن تبدأ في النظر في تعزيز المؤسسات المطلوبة للتعامل مع المتطلبات البيئية - أي عن طريق إقامة نظم إنذار مبكر وجهات استعلام وهيئات معايير وإيجاد خبراء استشاريين متخصصين، وإقامة مختبرات للتجارب والقياس، ووكالات اعتماد، تكون الأساس الذي يقوم عليه نظام مترابط للمعايير والمقاييس والاختبار وضمان النوعية - بقدر ما تسعى إلى تحسين شبكات الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية لديها[٣].

باء - فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق

١٧- إن فرقة العمل الجديدة هذه التابعة للأونكتاد خطوة في اتجاه اتباع نَهْج أكثر شمولية موجه نحو التنمية ويضم جميع أصحاب المصلحة. كذلك فإن فرقة العمل الاستشارية هي محفل لتبادل الخبرات الوطنية فيما بين البلدان النامية

---

(٣) انظر U. Hoffmann and T. Rotherham, Environmental Requirements and Market Access for Developing Countries: Ideas for Promoting Environmental - Not Trade Protection, UNCTAD Trade and Environment Review 2005.

بشـــأن سياسات التكيف الاستباقية مع المتطلبات البيئية. وفي ضوء هذه الخلفية يمكن لفرقة العمل، عن طريق مبادراتها القطاعية الموجهة نحو نشاط الأعمال، أن تقدم أيضاً إسهاماً مفيداً في مناقشات منظمة التجارة العالمية.

١٨- وقد ناقشت بالفعل لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية مقترحاً يرمي إلى هيكله مناقشاتها بشأن الفقرة ٣٢`١` من إعلان الدوحة الوزاري بحيث يحذو إلى حد كبير حذو نهج الأونكتاد الحديث الذي يركز عـــلى القطاعـــات والـــبلدان فيما يتعلق بتحليل المتطلبات البيئية وما يتصل بها من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القـــدرات. وقـــد أُعرب عن التأييد لدفع مناقشات لجنة التجارة والبيئة المذكورة إلى الأمام على أساس تقاسم الخبرات الوطنية فيما يتعلق بالحالات القطاعية الملموسة، مع التركيز على: `١` آثار المتطلبات البيئية على وصول الـــبلدان النامية إلى الأسواق؛ و`٢` "القضايا المتعلقة بالعمليات" في مجال الشفافية وإجراءات الإخطار والتشاور بغية تيسير تدفق المعلومـــات عن المتطلبات البيئية الجديدة إلى المصدرين في البلدان النامية ومن ثمَّ زيادة وعيهم؛ و`٣` تصميم المتطلبات البيئية الجديدة بطريقة تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وبأقل قدر ممكن من تقييد الـــتجارة؛ و`٤` تقـــديم المســـاعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال الامتثال للمتطلبات البيئية الجديدة. وقام الأونكتاد، في اجتماع لجنة التجارة والبيئة المعقود في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بناءً على دعوة من تلك الهيئة، بتقديم عرض عن الاستنتاجات الرئيسية المتوصَل إليها من أنشطته الأخيرة التي تركز على القطاعات وعلى البلدان. وفي الدورة نفسها، قدمت تايلند تقريراً عن استنتاجات حلقة عمل دون إقليمية عقدها مؤخراً الأونكتاد ولجنة الأمم المـــتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وذلك بشأن المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالمعدات الكهربائية والإلكترونية (عُقدت في بانكوك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥).

١٩- وقررت لجنة التجارة والبيئة، في دورتها الموضوعية الأولى المعقودة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إطلاق مجموعتي أنشطة تحت مظلتها، ألا وهما إعداد دراسة جدوى متعمقة بشأن إنشاء بوابة على شبكة الإنترنت تُرشد المستعملين في البلدان النامية بخصوص مراكز تبادل المعلومات الموجودة على الإنترنت فيما يتعلق بالمتطلبات البيئـــية وتيسِّر الوصول إلى هذه المراكز؛ وأنشطة المشاريع التي تركز على القطاعات والتي تتعلق باستراتيجيات التكيف الاستباقية من أجل تلبية المتطلبات البيئية في أسواق التصدير بخصوص كل من: `١` المعدات الكهربائية والإلكترونـــية؛ و`٢` المنـــتجات البســـتانية. وبخصـــوص دراسة الجدوى، أُنشئ فريق عامل تابع لفرقة العمل الاستشارية المذكورة بغية توجيه عملية إعداد الدراسة. وبعد مناقشة متعمقة لمشروع المخطط الإجمالي للدراسة، أصدر الأونكتاد تكليفاً بإجراء هذه الدراسة.

٢٠- أما أنشطة المستوى القطاعي بخصوص المعدات الكهربائية والإلكترونية المُصدَّرة من البلدان النامية فتركز على المتطلبات الإلزامية الجديدة وما يتصل بها من مبادرات طوعية في الاتحاد الأوروبي واليابان والبلدان المتقدمة الأخرى بشأن التدوير السليم لنفايات هذه المعدات وما يرتبط بها من إزالة المواد الثقيلة والمواد الخطرة الأخرى من المعدات المذكورة. وتهدف هذه الأنشطة إلى تبادل الخبرات الوطنية بشأن استراتيجيات التكيف الاستباقية الرامية إلى الامتثال للمتطلبات البيئية الجديدة في أسواق التصدير الرئيسية، بما في ذلك الصين وماليزيا والفلبين وتايلند، وهـــي الـــبلدان الأربعـــة الـــتي يبلغ نصيبها نحو نصف مجموع واردات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من هذه المعدات (باستبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي). أما حلقة العمل الأولى المعنية بسياسات التكـــيف الاستراتيجي فقد عقدها بصورة مشتركة الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. واستعرضت حلقة العمل تأثير المتطلبات البيئية الجديدة على صناعة التصدير والنتائج الأولية لنُهج التكيف الناجحة، وخاصة النهج الذي نفذته تايلند. وأوصت حلقة العمل بأن تركز الأنشطة المستقبلية لفرقة العمل الاستشارية على: `١` مشاكل التكيف التي تواجه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في التخلص التدريجي من المعادن الثقيلة والمواد الخطرة في المعدات الكهربائية والإلكترونية[٤]؛ و`٢` إطار ومبادرات ونطاق السياسات الملائمة من أجل النُهج التعاونية دون الإقليمية الرامية إلى القيام على نحوٍ سليم بجمع وإدارة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية المُولَدة داخلياً.

٢١- وفيما يتعلق بالصادرات البستانية، تهدف أنشطة المستوى القطاعي لفرقة العمل الاستشارية إلى تحليل نُهج التكيف الاستباقية بشأن المتطلبات الجديدة لسلاسل التوريد التابعة للقطاع الخاص والتي أُخذ بها استجابةً للوائح التنظيمية المتعلقة بفرض قواعد أشد على المستويات القصوى لبقايا المبيدات، وإمكانية تتبع مسار المنتجات، ونقاط تحليل المخاطر والمراقبة الحرجة في أسواق التصدير الرئيسية. وتتسم بعض المتطلبات الطوعية الجديدة لسلاسل التوريد بأنها متعددة الأبعاد - أي أنها تجمع بين جوانب من السلامة الغذائية، وجودة المنتجات، والقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا رعاية الحيوانات. ويوجد قلق لدى منتجي ومصدّري البلدان النامية من أن المتطلبات الصارمة الجديدة المتعلقة بنقاط تحليل المخاطر والمراقبة الحرجة هي والمستويات القصوى لبقايا المبيدات وإمكانية تتبع المسار يمكن أن تُعرِّض الوصول إلى الأسواق للخطر. وقد تؤدي أوجه الضعف المؤسسية وتكاليف الامتثال إلى تقويض القدرة التنافسية كما قد تؤدي المتطلبات الجديدة إلى تعزيز التركّز لدى المنتجين والمصدرين وإلى تهميش صغار المُلاك[٥].

٢٢- وتركز أنشطة فرقة العمل الاستشارية على معيار الممارسة الزراعية الجيدة الذي وضعته "الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة"، وهو معيار منسق يمكن أن يتغلب بصورة تدريجية على المعايير المتعددة الطبقات التي تشكل عقبةً كبيرة أمام دخول الأسواق وعاملاً هاماً من عوامل التكلفة، وخاصة في حالة المنتجين من البلدان النامية. وتُستعرض في أنشطة فرقة العمل المشتركة مسألة كيف يمكن أن تنعكس في المدونات الوطنية المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة والمبنية على معايير "الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة" الظروف الوطنية (أي الظروف التنظيمية وظروف الاقتصاد الزراعي والظروف الاجتماعية) والأولويات الإنمائية في البلدان النامية. وتشجع الأنشطة المبذولة على إجراء حوار بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بشأن الممارسات الزراعية الوطنية الجيدة وتجميع الخبرة الفنية للمؤسسات الأخرى ذات الصلة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وأمانة الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة (FoodPlus)[٦]. وتتسم المدونات الوطنية للممارسات الزراعية الجيدة القائمة على معايير الشراكة العالمية المذكورة بأهمية استراتيجية في تيسير تنسيق

---

(٤) في تايلند، يبلغ نصيب هذه المؤسسات نحو ثلاثة أرباع جميع الشركات المُسجلة في قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

(٥) على سبيل المثال، تشير الدراسات المتعلقة بكينيا إلى تركّز الإنتاج والتصدير في المزارع الكبيرة المملوكة أو المؤجرة لشركات التصدير الكبيرة وإلى وجود تكاليف امتثال مرتفعة تواجه المزارع المتوسطة الحجم وتقوّض الربحية.

(٦) أمانة EurepGAP (الشراكة العالمية للزراعة السليمة والمستدامة).

معايير القطاع الخاص. وهي تكفل للمورّدين من البلدان النامية القدرة على التنبؤ والشفافية والاتساق في زيادة تطوير وتطبيق "قواعد اللعبة" المنطبقة وتشجع على إقامة هيئات محلية لإصدار الشهادات يمكن أن تُخفِّض تكاليف إصدار الشهادات.

٢٣- وأُعدت عشر دراسات حالات إفرادية قطرية في إطار فرقة العمل الاستشارية (لأوغندا وغانا وكينيا في أفريقيا؛ وللأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا في أمريكا الوسطى والجنوبية؛ ولتايلند والفلبين وفييت نام وماليزيا في جنوب شرقي آسيا)، ونوقشت في حلقتي عمل دون إقليميتين لأصحاب المصلحة - لجنوب شرقي آسيا (مانيلا، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) ولأمريكا الوسطى والجنوبية (ريو دي جانيرو، ٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). ويُخطط لعقد حلقة عمل دون إقليمية لأفريقيا في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٦.

جيم - تيسير وصول المنتجات الزراعية العضوية إلى الأسواق

٢٤- تتيح الزراعة العضوية للبلدان النامية طائفة واسعة من الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتنمو السوق العالمية لمنتجات الزراعة العضوية نمواً سريعاً - فقد نمت بأكثر من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ - متيحةً بذلك فرصاً تصديرية وإنمائية واعدة للبلدان النامية، مثل ما يلي:

- تيسير الامتثال للوائح التنظيمية والمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية والصادرة عن الحكومة والقطاع الخاص، مثلاً فيما يتعلق بالحدود القصوى لبقايا الكيماويات الزراعية وإمكانية تتبع المسار؛

- رفع أسعار منتجاتها المعتمدة بشهادات، بأكثر من أسعار المنتجات الزراعية التقليدية بما لا يقل عادة عن ٣٠ في المائة؛

- زيادة إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة القائمة على الزراعة العضوية؛

- رفع الإيرادات الصافية للمزارعين العاملين في الزراعة العضوية بدرجة أكبر من المزارعين التقليديين؛

- تحسين أسباب العيش، بما في ذلك تلك الخاصة بالنساء المزارعات؛

- الفوائد البيئية (تقليل التلوث، وتحسين خصوبة التربة، وتقليل تآكل التربة، ودعم التنوع الأحيائي، وعدم وجود مخاطر للتحول الوراثي من الكائنات المحورة وراثياً، والتخفيف من تغير المناخ، وخفض استهلاك الطاقة)؛

- حفظ الأصناف المتوفرة لدى المزارعين المحليين في الموقع، بالإضافة إلى المعرفة الزراعية التقليدية، وكلاهما يجري فقدانهما بمعدلات مثيرة للانزعاج على نطاق العالم، بما لذلك من آثار خطيرة على الأمن الغذائي حالياً ومستقبلاً؛

- تحسين التغذية المحلية، وإيجاد مياه شرب أنظف وخفض عدد الإصابات المهنية الزراعية؛

- إعادة تنشيط المجتمع المحلي وخفض الهجرة من الريف إلى الحضر.

٢٥- وإنتاج الزراعة العضوية آخذ في التوسع في البلدان النامية حول العالم. ففي جميع هذه البلدان تقريباً، نما هذا القطاع في ظل تدخل حكومي ضئيل. ويحتاج المنتجون الحاليون والمحتملون في مجال الزراعة العضوية في البلدان النامية إلى الدعم لمواجهة عدد من التحديات المتصلة بالإنتاج والتصدير. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى المعلومات (بشأن تقنيات الزراعة العضوية وأسواقها، وما إلى ذلك)، ونُظم إصدار الشهادات الباهظة التكلفة، ومتطلبات الاستيراد الثقيلة الوطأة في الأسواق الرئيسية، وتخلُّف الأسواق المحلية لمنتجات الزراعة العضوية. وينبغي أن تنظر حكومات البلدان النامية في دعم تنمية هذا القطاع دعماً نشطاً عن طريق إجراء حوار مع أصحاب المصلحة في مجال الزراعة العضوية في بلدانها، مع التحقّق من المعوقات الرئيسية التي يواجهونها وتقييم السياسات والبرامج الحالية بغية تحديد تأثيرها على هذا القطاع، وصياغة خطط عمل بشأن الزراعة العضوية.

٢٦- وتمشياً مع هذا النهج، أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مشروع لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية يحمل عنوان "النهوض بالفرص الإنتاجية والتجارية لمنتجات التجارة العضوية في شرقي أفريقيا". وتشمل الأنشطة المضطلع بها إجراء دراسات بشأن قضايا رئيسية مثل الزراعة العضوية والأمن الغذائي، وكيف يمكن للحكومات أن تدعم على أفضل نحو قطاعات الزراعة العضوية لديها؛ وإجراء حوارات وحلقات عمل لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وإجراء تقييمات متكاملة وطنية للزراعة العضوية؛ وتحديد عناصر خُطط العمل الوطنية في مجال الزراعة العضوية؛ وبحث وضع معيار عضوي لشرقي أفريقيا. ودعم الأونكتاد أيضاً حوارات السياسات ودراسات الحالات الإفرادية الرامية إلى بحث الفرص المتاحة لزيادة إنتاج وتصدير منتجات الزراعة العضوية في أمريكا الوسطى وبلدان الكاريبي الناطقة بالإسبانية.

٢٧- ويجب أن تكون منتجات الزراعة العضوية المصدَّرة معتمدة بشهادة تُثبت أنها أُنتجت وفقاً لمعايير الزراعة العضوية في سوق الاستيراد. وهذا يشمل أنظمة حكومية فضلاً عن معايير خاصة أشد صرامة كثيراً ما تُربط ببطاقات المعلومات التي يتعرف عليها المستهلكون في هذه الأسواق. ومما يؤسف له أن كثيراً من هذه المعايير لا يكون بصورة خاصة متلائماً بشكل جيد مع الأوضاع الإيكولوجية والاجتماعية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يوجد حالياً نحو ٢٠٠ معيار عام وخاص متشابه ولكن غير متطابق. وفي الحالة القصوى قد يتعين على المنتجين أن ينتجوا تبعاً لمستويات مختلفة لكي يبيعوا لمتجريْن اثنين في نفس الشارع. وهذا الوضع المعقد والمثير للارتباك يُثبط كثيراً من المصدِّرين المحتملين لمنتجات الزراعة العضوية ويعمل ككابح لنمو تجارة منتجات هذه الزراعة.

٢٨- واستجابةً لهذه المشكلة، دخل الأونكتاد في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية بغية إنشاء فرقة عمل دولية تُعنى بالتنسيق والمعادلة في مجال الزراعة العضوية في عام ٢٠٠٢. وهذه الفرقة، التي تهدف إلى إزالة الحواجز التقنية التي تعترض تجارة منتجات الزراعة العضوية وتدعيم وصول البلدان النامية إلى أسواق منتجات الزراعة العضوية، تتيح محفلاً لإجراء حوار يضم أصحاب المصلحة المتعددين فيما بين الحكومات وهيئات إصدار الشهادات ومشغلي القطاع الخاص وجهات الاعتماد والمنظمات الدولية. وبعد خمسة اجتماعات عُقدت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، أتمت فرقة العمل الدولية هذه استعراضها للوضع الراهن واتفقت على هدف استراتيجي طويل الأجل، بموجبه ترتكز التجارة الدولية في منتجات الزراعة العضوية على: (أ) قَبول معايير محلية

للإنـــتاج معادلة لمعيار دولي وحيد؛ و(ب) وجود مبدأ توجيهي مشترك لإصدار الشهادات؛ و(ج) وجود إجراءات دولية مشتركة لتقييم كفاءة هيئات إصدار الشهادات[٧].

رابعاً – حماية المعارف التقليدية وحفظها واستعمالها على نحو مستدام

٢٩- ظلت المعارف التقليدية تحظى باهتمام متزايد في جدول الأعمال الدولي بسبب الاعتراف بالأهمية الحيوية لهذه المعارف في حياة أغلبية سكان العالم وفي حفظ التنوع الأحيائي؛ وبسبب أوجه القلق المتعلقة بالفقدان السريع لـــلمعارف التقلـــيدية؛ وأوجه القلق المتعلقة بإصدار براءات اختراع بخصوص المعارف التقليدية واستخدام هذه المعارف على نحو غير مأذون به وغير ملائم، دون أن يعود على الحائزين الأصليين لهذه المعارف إلا قدر ضئيل من الفوائد الناجمة عن ذلك أو لا تعود عليهم أي فائدة من ذلك؛ والاهتمام بتسخير إمكانات المعارف التقليدية من أجل التنمية المحلية المستدامة. ويلزم اتباع نهج كلي يتضمن اتخاذ إجراءات متزامنة على الصعيدين الوطني والدولي. أمـــا عـــلى الصـــعيد الوطني، فيلزم إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بغية زيادة الوعي، وتحديد الاحتـــياجات والاهتمامات الأساسية لقطاعات المجتمع المختلفة، بما في ذلك جماعات السكان الأصليين، وتحديد الأهداف الوطنية ذات الأولوية، ووضع خطة عمل بشأن المعارف التقليدية.

٣٠- وقـــد ذكـــر الأونكتاد الحادي عشر أنه "ينبغي إيلاء اهتمام كامل وتقديم الدعم لحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد الأحيائية للبلدان النامية". وفيما يتعلق بكل من هذه الأهداف المتصـــلة بالمعـــارف التقليدية، حددت أعمال الأونكتاد قوائم بالإجراءات المحتملة التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف. فمن أجل صون المعارف التقليدية، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لدعم صون هذه المعارف خارج الموقع (مثلاً سجلات المعارف التقليدية) وبشكل أهم صون المعارف التقليدية في الموقع باعتبارها مجموعة معارف دينامية ومتطورة باستمرار في مجتمعات حية شتى. وينبغي أن تشتمل الإجراءات الوطنية التي تستهدف هذا الجانب الأخير عـــلى بـــث من جانب وسائط الإعلام باللغات المحلية، بما في ذلك الأخذ بالمعارف التقليدية في التعليم النظامي، وتدريب الشباب، وحفظ البيئة الطبيعية التي تعتمد عليها الجماعات الحائزة للمعارف التقليدية، وضمان الحقوق المتعلقة بالأرض، وتدعيم سُبل العيش.

٣١- وتهدف حماية المعارف التقليدية إلى منع استعمالها على نحو غير مأذون به أو غير ملائم من جانب أطراف ثالـــثة. وهذا يشمل الاستعمال التجاري غير المأذون به والطلبات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي ترتكز على معارف تقليدية ولكنها تُقدَّم دون الموافقة المسبقة عن علم من جانب حائزي هذه المعارف ودون أن يشاركوا في الفوائد المتحققة منها. وتشتمل الإجراءات المحتملة التي يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني الكشف عن مصدر أو أصل الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية في الطلبات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والاعتراف بملكية هـــذه المعارف من جانب الجماعات الحائزة لها، والاعتراف بالقانون العرفي واستعمال الأدوات التقليدية في مجال الحماية الفكرية.

---

(٧) للاطـــلاع على مزيد من المعلومات انظر S. Twarog, Organic Agriculture: A Trade and Sustainable Development Opportunity for Developing Countries, UNCTAD Trade and Environment Review 2005.

٣٢- وتؤدي المعارف التقليدية دوراً رئيسياً في التنمية بوصفها المورد الرئيسي للفقراء. وللنهوض بالمعارف التقليدية لأغراض التنمية، فإن تقاسم الخبرات فيما بين المجتمعات يساعد على جعل هذا الجسد المعرفي يستمر في النمو. أما دعم تنمية المشاريع التي تديرها الجماعات المحلية وجماعات السكان الأصليين فيمكن أن يشمل بناء القدرات في مجال مهارات تنظيم المشاريع، والوصول إلى التمويل والأسواق، وتيسير إقامة شركات مع مؤسسات الأعمال الأكبر. وتشكل الإضافة إلى القيمة من جانب حائزي المعارف التقليدية وإشراكهم في الفوائد المترتبة على هذه المعارف اعتبارين هامين في هذا الصدد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية عن طريق التعاون التقني وتيسير دخول الأسواق أمام المنتجات المرتكزة على المعارف التقليدية، مثل المنتجات الحرجية غير الخشبية، والأغذية الخاصة بالجماعات العرقية، والمنتجات الطبية التقليدية والحرف اليدوية.

٣٣- وعلى الصعيد الدولي، تركَّز قدر كبير من الاهتمام على حماية المعارف التقليدية. ويشعر كثيرون بأنه يوجد افتقار إلى التوازن في النظام الحالي لحقوق الملكية الفكرية. فأحد أنواع الملكية الفكرية - وهو الذي تمتلكه عادةً كيانات في البلدان المتقدمة - يتمتع بحماية جيدة. أما تلك الفئة من الملكية الفكرية التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية، ألا وهي المعارف التقليدية، فتعتبر بصورة عامة مجالاً مفتوحاً أمام كل من يريد الأخذ منه. ولعلاج عدم التوازن هذا، اقترحت البلدان النامية وبلدان أخرى عدداً من الإجراءات. ويتمثل أحد هذه الإجراءات في تيسير وصول فاحصي براءات الاختراع في جميع أرجاء العالم إلى المعارف التقليدية الموجودة بوضوح في حيز المشاع بغية عدم منح أطراف ثالثة حقوق ملكية فكرية على هذه المعارف التقليدية. وثمة مقترَح آخر يتمثل في اشتراط الكشف عن أصل/مصدر الموارد الجينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية في الطلبات ذات الصلة المقدمة للحصول على براءة اختراع. ويمكن لهذين التدبيرين أن يقطعا شوطاً كبيراً في منع "براءات الاختراع السيئة". بيد أنه لمنع الاستعمال التجاري غير المأذون به أو غير الملائم (بدون حقوق ملكية فكرية) يلزم إيجاد نظام إيجابي للحماية يكون أبعد مدى. وقد ينطوي ذلك على نظام دولي من نوع خاص يعترف بالنظم الوطنية المتصلة بحماية المعارف التقليدية والوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم الفوائد. وقد بدأت مفاوضات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي) بشأن عقد معاهدة دولية بخصوص الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم الفوائد. وسيعتمد الكثير على كيفية تقدم هذه المفاوضات وعلى الوزن الذي سيُعطى لنتائجها[٨].

خامساً - بروتوكول كيوتو واتفاقية التنوع الأحيائي

ألف - القضايا البيئية العالمية

٣٤- توجد فرص تجارية واستثمارية هامة أمام البلدان النامية في إطار بروتوكول كيوتو واتفاقية التنوع الأحيائي. فبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يمثل الخطوة الأولى في تحرك دولي يرمي إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد حدَّد هذا البروتوكول للبلدان المدرجة في مرفقه باء (البلدان

---

(٨) للاطلاع على الخيارات المتعلقة بمتطلبات الكشف عن الأصل في الطلبات المقدمة بشأن حقوق الملكية الفكرية انظر الوثيقة UNCTAD/DITC/TED/2005/14، التي أُعدت بناء على طلب من مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية التنوع الأحيائي.

الصناعية) أهدافاً لخفض الانبعاثات مُلزِمة قانوناً. ولدى البلدان المدرجة في المرفق باء، في معرض سعيها إلى تلبية التزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، مرونة كبيرة في اختيارها للسياسات الداخلية، بما في ذلك ضرائب الكربون/الطاقة، والإعانات، ومعايير الكفاءة في الطاقة، وسياسات المشتريات الحكومية. وتنص المادة ٢-٣ على أنه يجب القيام بذلك على نحو يقلِّل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لذلك على التجارة الدولية. وقد استحدث البروتوكول أيضاً ثلاث آليات دولية بشأن المرونة، وهي الإتجار الدولي بالانبعاثات، والتنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة، يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات. وآلية التنمية النظيفة بوجه خاص تفتح سبلاً جديدة لتمويل خفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية.

٣٥- وأكثر الاتفاقات البيئة المتعددة الأطراف تمتعاً بالتصديق العالمي وأهمية من الناحية الاقتصادية هي اتفاقية التنوع الأحيائي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. فقد حظيا باهتمام خاص في مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥. ولهما على السواء أهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة بالنظر إلى أنهما يربطان بصورة مباشرة الاستعمال المستدام للموارد النادرة والخيارات التكنولوجية والخيارات المتعلقة بتنمية الطاقة بإمكانية استعمال الحوافز الاقتصادية وآليات السوق، بما في ذلك ترويج التجارة وزيادة الوصول إلى الأسواق، في معرض تنفيذهما. وقام الأونكتاد، عن طريق تحليله للسياسات الاقتصادية وتقديمه للمساعدة التقنية وقيامه ببناء توافقات الآراء، بأداء دور نشط في تحديد الفرص التجارية والاستثمارية الناشئة في معرض تنفيذ هاتين الاتفاقيتين. وأنشأ الأونكتاد شراكات مع مؤسسات أخرى مثل مركز التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)، واتفاقية التنوع الأحيائي، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البحرية المهددة بالانقراض وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، ومنظمة التجارة العالمية، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومؤسسة الأمم المتحدة، وهي شراكات ترمي إلى زيادة تأثير البرامج والنتائج الملموسة إلى أقصى حد.

٣٦- وقد جرى التشديد في الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على الحاجة إلى التوفيق بين أهداف الاستدامة البيئية، بما في ذلك فقدان التنوع الأحيائي، والاحتياجات الإنمائية وحاجة ملايين الفقراء إلى الموارد الطبيعية. وتشدِّد أيضاً لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الحاجة العاجلة إلى "توفير تدابير حفَّازة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز صون التنوع البيولوجي واستدامة الاستفادة منه وتحسين سير عمل الأسواق الناشئة عن طريق زيادة قدرات البلدان النامية على المنافسة في الأسواق الناشئة للموارد الأحيائية". وسُلِّطت الأضواء في تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، الذي بُدئ فيه في أواسط عام ٢٠٠٥ كشراكة فيما بين عدة منظمات دولية، على أهمية التنوع الأحيائي للرفاه البشري، وعلى فقدان التنوع الأحيائي نتيجة للنشاط البشري ومن ثم الحاجة إلى النهوض بصون التنوع الأحيائي واستعماله استعمالاً مستداماً. وكمحاولة ملموسة للتوفيق بين الاحتياجات الإنمائية والاستعمال المستدام لمنتجات وخدمات التنوع الأحيائي، ظهر اهتمام كبير باستكشاف الفرص المتاحة لزيادة التجارة في المنتجات ذات الفوائد البيئية والإنمائية. ويجب أن يتغلب المنتجون من البلدان النامية على عدد من العقبات إذا كان لهم أن يستفيدوا بصورة كاملة من هذه الأسواق الجديدة. وتسعى مبادرة التجارة الأحيائية التي أطلقها الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية في هذا المجهود.

باء – التنوع الأحيائي والتنمية

٣٧- التنوع الأحيائي هو مصدر كثير من المنتجات والخدمات التي يستخدمها المجتمع. إذ يعتمد ملايين الفقراء الريفيين على التنوع الأحيائي من أجل الحصول على الغذاء والعلاج والطب وخدمات النظام الإيكولوجي وتلبية الاحتياجات الثقافية والروحية. ويقدم التنوع الأحيائي حالياً إسهامات لا بد منها لأنشطة شتى مثل الزراعة وصناعات مستحضرات التجميل والمواد الصيدلانية ولبّ الورق والورق ومعالجة النفايات. ويُعانى من فقدان هذا التنوع بمعدلات متسارعة، بسبب الاستغلال المفرط للموارد الأحيائية على نحو واسع الانتشار، والأخذ بسلالات أجنبية وتحويل الموائل. وكثيراً ما يؤدي فقدان التنوع الأحيائي إلى زعزعة استقرار النُظم الإيكولوجية وخفض إنتاجيتها، مما يُضعف من قدرتها على توليد منتجات وخدمات، فضلاً عن قدرتها على التعامل مع الكوارث الطبيعية والإجهاد البشري المصدر، مثل التلوث والتردي البيئيين وتغيُّر المناخ.

٣٨- وهكذا فإن الاستعمال المستدام للتنوع الأحيائي أمر جوهري للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. والبلدان النامية، التي كثيراً ما تنعم بتنوع أحيائي غني، تواجه التحدي الأكبر المتمثل في الجمع بين التخفيف من الفقر والنمو الاقتصادي في ظل الاستعمال المستدام للتنوع الأحيائي وصونه. وهي تحتاج إلى إيجاد طرق للتمويل الطويل الأجل لصون التنوع الأحيائي، الذي يموَّل حالياً في معظمه عن طريق التمويل الخارجي.

٣٩- ويمكن أن تكون تجارة المنتجات والخدمات المستمدة من التنوع الأحيائي حلاً جزئياً لهذه المشكلة، وخاصةً إذا دعمت السياسات التجارية السلع والخدمات المنتَجة بطريقة مستدامة. وتشير التجارة الأحيائية إلى جمع وإنتاج وتحويل وتسويق السلع والخدمات المستمدة من التنوع الأحيائي المحلي على أساس معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. فالتجارة الأحيائية تحفز التجارة والاستثمار في الموارد الأحيائية بغية زيادة التنمية المستدامة تمشياً مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي)، ألا وهي صَون التنوع الأحيائي، والاستعمال المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. وتبين البحوث أن الاهتمام السوقي بمنتجات وخدمات التنوع الأحيائي والطلب على هذه المنتجات والخدمات آخذان في النمو، مما يعطي البلدان الغنية بالتنوع الأحيائي ميزة نسبية (انظر الإطار ١). بيد أن البلدان النامية كثيراً ما تفتقر إلى القدرة على تحويل ذلك إلى ميزة نسبية، وبناء على ذلك فإن الأحجام المتّجر بها من سلع وخدمات التنوع الأحيائي المتحصَّل عليها بطريقة مستدامة ما زالت منخفضة نسبياً.

الإطار ١– بعض الأرقام المتصلة بالتجارة الأحيائية

- ***الزيوت الأساسية والزيوت القاعدية:*** بلغ مجموع قيمة الإنتاج في عام ١٩٩٥ مليار دولار. وتستخدم الزيوت الأساسية في صناعات النكهة ومستحضرات التجميل والمواد الصيدلانية. وفي عام ١٩٩٩، استوردت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان زيوتاً قيمتها ٧١٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٣، بلغت قيمة واردات الزيوت الأساسية من جانب الدول الأعضاء الـ ١٥ الأصلية في الاتحاد الأوروبي وحدها ٤٩٠ مليون يورو.
- ***الصمغ واليتوع والراتينجات:*** تُقدَّر قيمة السوق العالمية فيها بمبلغ ٢,٥ من مليارات الدولارات. وتستخدم هذه المواد في صناعات الأغذية ومستحضرات التجميل والمواد الكيميائية (بصورة رئيسية في إنتاج الدهانات). وفي عام ١٩٩٩، استوردت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان مواد منها بقيمة ٨٢٩ مليون دولار.

- ***الألوان والأصباغ***: تُستخدم هذه في صناعات الأغذية ومستحضرات التجميل والمنسوجات والصناعات التحويلية. وفي عام ١٩٩٩، فإن قيمة واردات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان قد تجاوزت ٢١٧ مليون دولار. وفي الولايات المتحدة، وصلت قيمة واردات وصادرات المكوِّنات والمنتجات الوسيطة (الزيوت الأساسية والأصباغ الطبيعية والغراء والألياف) إلى قرابة ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣.

- ***البهارات والأعشاب***: في عام ١٩٩٩، استوردت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بهارات وأعشاباً قيمتها أكثر من ١,٢ مليار دولار.

- ***النباتات الطبية ومشتقاتها (المواد الصيدلانية النباتية)***: تُقدَّر قيمة السوق العالمية فيها بـ ٤٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٩، استوردت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان نباتات طبية ومشتقاتها بلغت قيمتها أكثر من ٤٥٠ مليون دولار. وبحلول عام ٢٠٠٠، وصلت قيمة مبيعات النباتات الطبية على نطاق العالم إلى ١٨,٥ مليار يورو على وجه الإجمال. وفي عام ٢٠٠٤، سوَّقت أوروبا قرابة ٢ ٠٠٠ صنف من النباتات الطبية والعطرية.

- ***الزهور والأوراق النباتية الاستوائية***: زادت قيمة سوق الزهور العالمية من ١,٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢ إلى ٣,٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٩.

المصدر: تجميع الأونكتاد.

٤٠- والتجارة بوصفها تدبيراً حافزاً إيجابياً لصون التنوع الأحيائي هي أمر يسلَّم به على نحو متزايد على الصعيدين الوطني والدولي ويجري بذل جهود لترويج التجارة التي تأخذ في الحسبان القضايا الإيكولوجية والاجتماعية. ويجري توجيه جهود نحو: (أ) إيجاد بيئة سياساتية تمكينية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية تشجع التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع الأحيائي؛ و(ب) زيادة القدرة التوريدية للبلدان النامية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المستمدة من التنوع الأحيائي، واقتضاء زيادة مستويات الإنتاجية، وتعزيز المهارات التقنية، وتحسين التكنولوجيا، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل، وتعزيز الائتلافات فيما بين الجهات الفاعلة؛ و(ج) تحسين الوصول إلى الأسواق وإيجاد أسواق فيما يتعلق بمنتجات وخدمات التنوع الأحيائي، بما في ذلك تحسين فهم هذه الأسواق وتيسير الاتصالات التجارية بين المصدِّرين والمستوردين، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة الوعي لدى المستهلكين.

جيم - مبادرة التجارة الأحيائية التي أطلقها الأونكتاد

٤١- إن مبادرة التجارة الأحيائية الصادرة عن الأونكتاد تدعم التنمية المستدامة عن طريق التجارة والاستثمار في الموارد الأحيائية بما يتمشى مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع الأحيائي. وهي تشكل تعبيراً ملموساً عن مفهوم الاستعمال المستدام للتنوع الأحيائي والتوفيق بين صون التنوع الأحيائي والتطلعات الإنمائية للمجتمعات المحلية في المناطق الغنية بالتنوع الأحيائي في البلدان النامية. وتستمد هذه المبادرة ولايتها من مؤتمري الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر واتفاقية التنوع الأحيائي وتتمشى مع مبدأ التنمية المستدامة في إطار لجنة التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية (وخصوصاً الهدفين ١ و٧)[٩] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

(٩) وهما على التوالي القضاء على الفقر المدقع والجوع، وضمان الاستدامة البيئية.

٤٢- ومنذ إطلاق مبادرة التجارة الأحيائية في إطار الأونكتاد في عام ١٩٩٦، شُكِّلت في إطارها شراكات مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية شتى بغية إقامة برامج تدعم قدرة البلدان النامية على إنتاج وتسويق منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مستمدة من التنوع الأحيائي من أجل الأسواق المحلية والدولية على السواء. ومن أجل تحويل التجارة إلى تدبير حافز إيجابي لصون التنوع الأحيائي، تتناول المبادرة هي وشركاؤها والبلدان المستفيدة بيئة السياسات والقدرة على التوريد والوصول إلى الأسواق. وعلى مر الوقت، استفاد عدد متزايد من البلدان من المساعدة التي أتاحتها هذه المبادرة (انظر الإطار ٢).

٤٣- ويُضطلع بطائفة واسعة من الأنشطة في إطار مبادرة التجارة الأحيائية الخاصة بالأونكتاد. إذ تشارك هذه المبادرة في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة وتنشئ منابر للمناقشة في هذه العمليات. ففي مؤتمر الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تزود المبادرة الأطراف بمعلومات إضافية عن قضايا محددة متصلة بالتجارة والتنوع الأحيائي أو تشرك معها الأطراف في خبراتها المكتسبة في مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الأخرى الرئيسية. وتقوم المبادرة، إلى جانب شركائها، بإجراء وتجميع دراسات حالات إفرادية واستحداث أدوات للتجارة والاستثمار في منتجات وخدمات التنوع الأحيائي. وتصمَّم هذه الأدوات من أجل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين وكذلك من أجل المنظمات الدولية الأخرى. وكثيراً ما تقدَّم المساعدة التقنية بالتعاون مع شركاء متخصصين، وقد تتخذ هذه المساعدة أشكالاً مختلفة؛ وهي عادة ما تستهدف الحكومات والجهات الوطنية المقدمة للخدمات.

الإطار ٢- أمثلة للأعمال التي اضطلعت بها برامج التجارة الأحيائية الوطنية في البلدان المستفيدة

السياسات والمعايير

- دعم تصميم وتنفيذ سياسات ومعايير تيسر أعمال البرنامج الوطني؛
- النهوض بالتدابير الإدارية التي تحبذ الاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي؛
- تطوير الإدارة السياسية، على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والدولية، التي تيسر الأداء من جانب البرامج الوطنية وجهات الوصل التقنية التابعة لها.

دعم السلاسل المنتجة

- اختيار المنتجات أو القطاعات ذات الأولوية وما يليه من دعم تعزيز سلاسل القيمة الخاصة بها عن طريق تحليل سلاسل القيمة، والمساعدة في صياغة الاستراتيجيات، ودعم تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛
- دعم السلاسل المنتجة في تنفيذ ممارسات الصون والاستعمال المستدام.

تطوير مؤسسات الأعمال

- تقديم المشورة إلى المجتمعات المحلية والمنظمات ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في إنشاء مشاريع للتنوع الأحيائي ووضع خطط التصدير وتناول المسائل القانونية، في جملة أمور؛

- تقديم المشورة والدعم في وضع خطط تنفيذ لإدارة الجودة وفي مجال ممارسات الصون الجيدة والاستعمال المستدام؛
- استحداث تحالفات تعزز خدمات الدعم من أجل تطوير مبادرات التجارة الأحيائية؛
- تيسير الوصول إلى نظم التمويل.

صون التنوع الأحيائي واستعمال هذا التنوع على نحو مستدام

- دعم وتصميم وتنفيذ خطط إدارة على مستوى الشركات أو على مستوى السلالات؛
- العمل مع السلطات البيئية في تنفيذ اللوائح التنظيمية وأفضل الممارسات.

السوق

- توليد وتحليل ونشر معلومات عن أسواق التنوع الأحيائي؛
- تيسير التبادل التجاري (العقود التجارية والمشاركة في المعارض التجارية).

٤٤- أما مبادرات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين فهي هامة ولكنها كثيراً ما تصدر عن مستفيدين من الأونكتاد بصورة غير مباشرة، بالنظر إلى أنه تجري خدمتهم إما عن طريق الجهات الوطنية المقدمة للخدمات أو عن طريق الوكالات الدولية المتخصصة[١٠]. وعلى سبيل المثال، عملت المبادرة مع عدة منظمات دولية على صياغة مقترح بشأن تنقيح اللائحة التنظيمية للأغذية المستجدة للاتحاد الأوروبي - اللائحة (الجماعة الأوروبية) رقم ١٩٩٧/٢٥٨ الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن الأغذية المستجدة ومكونات الأغذية المستجدة[١١]. ويتضمن المقترح إيراد أحكام وإجراءات مبسطة لاستيراد الأغذية التقليدية الغريبة في الاتحاد الأوروبي تساعد البلدان النامية على التخفيف من الفقر الريفي دون النيل من الهدف المتمثل في حماية صحة المستهلكين الأوروبيين[١٢]. وتتعاون المبادرة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) في تقييم إمكانية استخدام علامات مميزة مثل التسمية الأصلية أو العلامات التجارية الجماعية للنهوض بتجارة منتجات "التجارة الأحيائية". وتُجري المبادرة دراسات تحدد آثار تشريعات الاتحاد الأوروبي الجديدة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية - تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والترخيص بها - على منتجات التجارة الأحيائية مثل الزيوت الأساسية.

---

(١٠) انضمت مبادرة التجارة الأحيائية إلى شركاء رئيسيين مثل مركز التجارة الدولية، ومركز ترويج الواردات من البلدان النامية في هولندا، وهيئة سبيرو (SPIRO) في سويسرا لتناول مسألة النهوض بتنظيم المشاريع محلياً في هذه القطاعات الجديدة.

(١١) انظر The EU Novel Food Regulation: Impact on the Potential Export of Exotic Traditional Food to the European Union, UNCTAD/BTFP and CBI, November 2005.

(١٢) انظر أيضا: Missing the Market: How Exotic Foods are being Barred from the EU. UNCTAD/BTFP and others, November 2005.

٤٥- وستواصل المبادرة تناول القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل التجارة والاستثمار والاستعمال المستدام. وسيولى اهتمام خاص لزيادة تعاون القطاع الخاص بشأن القضايا المتصلة بالوصول إلى الأسواق وإنشاء الأسواق، وبالمضاهاة بين المصدرين والمستوردين، وبدراسات السوق، وبالقضايا القانونية المتصلة بالتجارة وذات الصلة بمشاريع التجارة الأحيائية، وبوضع بروتوكولات استعمال مستدامة لسلاسل قيمة مختارة. وقد طوِّر كثير من هذه الأنشطة خلال عام ٢٠٠٥.

٤٦- وأحد الجوانب الخاصة لمبادرة التجارة الأحيائية هو برنامج تيسير التجارة الأحيائية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج لعام ٢٠٠٦: تحقيق صادرات ملموسة في قطاع المكونات الطبيعية؛ وإعداد وتنفيذ استراتيجية تسويق؛ وضمان الاستخدام المستدام للموارد الأحيائية عن طريق امتثال الشركات في جميع سلاسل القيمة لمبادئ ومعايير التجارة الأحيائية، ووضع خطط إدارة مستدامة؛ وتعزيز مشاركة سلاسل القيمة؛ ونشر الخبرات المستفادة مثل تنظيم يوم للتجارة والتنوع الأحيائي وأحداث جانبية أخرى أثناء المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي) في آذار/مارس ٢٠٠٦.

دال - تغير المناخ والتنمية

٤٧- أنواع الوقود الأحفوري التقليدية مثل النفط ومشتقاته والفحم والغاز الطبيعي هي المصادر الرئيسية للطاقة على نطاق العالم. وتشكل الانبعاثات المتزايدة من غازات الدفيئة الناجمة عن الاعتماد المتزايد باطراد على احتراق الوقود الأحفوري أهم مصدر منفرد من مصادر تركز غازات الدفيئة في الجو، مما يسبب تغيراً في المناخ بسبب بشري. وللاعتماد المفرط المستمر على أنواع الوقود الأحفوري تأثيرات اقتصادية واجتماعية ومناخية وتأثيرات في جانب التنوع الأحيائي، ولا سيما على أكثر البلدان النامية تعرضاً للخطر في هذا الشأن. وتؤدي زيادة الوعي بتغير المناخ، وما له من صلات بالخيارات المتاحة فيما يتعلق بسياسات الطاقة والنقل، وبدء نفاذ بروتوكول كيوتو والسوق الناشئة لائتمانات الكربون إلى فتح فرص جديدة أمام البلدان النامية للتحرك في اتجاه مستقبل يتسم بالطاقة المستدامة.

٤٨- وأنواع الوقود الأحيائي المستمدة من ممارسات زراعية مستدامة تتيح للبلدان النامية فرصة لاستخدام مواردها الخاصة بها واجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فزيادة إنتاج الوقود الأحيائي واستعماله محلياً وفي نهاية المطاف في التجارة يحقق فوائد متعددة. وفي سياق أسعار النفط الحالية (والمتزايدة) المتسمة بارتفاع تاريخي، فإن الوفورات أمر سليم بالنظر إلى أن زيادة نصيب الوقود الأحيائي في العرض الكلي للطاقة الأوَّلية يمكن أن يساعد على خفض الاعتماد على واردات النفط والنهوض بمصادر الطاقة المطوَّرة وطنياً. ومن وجهة النظر الإنمائية، فإن الوقود الأحيائي يدعم الإنتاج الزراعي من محاصيل الطاقة المعروفة جيداً ويعزز التنمية الريفية بفضل توافر التكنولوجيات التي يمكن الحصول عليها والتي طوِّرت واختُبرت إلى حد كبير في مناطق البلدان النامية. ومن منظور بيئي، فإنه يتيح مساراً بديلاً للتنمية أقل كثافة من حيث الكربون بإتاحته طريقةً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف تنمية الطاقة، وبما يؤدي إليه من الاستفادة من الحافز المالي الذي تنطوي عليه آلية التنمية النظيفة. وأخيراً، فإن الفقرة ٣١`٣` من إعلان الدوحة الوزاري يشجع على إجراء مفاوضات بشأن "تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية، أو إلغاؤها عند الاقتضاء". وتتسم أنواع الوقود الأحيائي المستمدة من الممارسات الزراعية

المستدامة بسمات كثيرة قد تؤهلها لتكون سلعاً بيئية وقد تتيح للبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل فرصة لإيجاد أسواق تصدير كبيرة.

٤٩- والفرصة المتاحة هنا هي إيجاد أدوات تقييم ذات وجهة عملية تؤدي، إلى جانب السياسات المحلية والأدوات المالية الابتكارية، إلى تدعيم دور الطاقة الأحيائية كجزء من استراتيجية ناجحة للتنمية المستدامة. وستقوم مبادرة الوقود الأحيائي الخاصة بالأونكتاد بتنسيق تحليل السياسات الاقتصادية والتجارية، وأنشطة بناء القدرات، والجهود الرامية إلى بناء توافقات في الآراء في سبيل تحقيق الأهداف النهائية التي ترسي الأساس لزيادة إنتاج الوقود الأحيائي واستعماله محلياً وزيادة التجارة فيه، والتوفيق بين السياسات المتعلقة بتغير المناخ والاحتياجات من الطاقة واحتياجات التنمية الريفية وفتح أسواق تصدير جديدة أمام البلدان النامية.

هاء - مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي

٥٠- إن إنتاج أنواع الوقود الأحيائي - أي أنواع الوقود التي تحترق احتراقاً نظيفاً والمعادلة من حيث الأثر للكربون والمستمدة من ممارسات زراعية مستدامة - تتيح للبلدان النامية فرصة للاستفادة من مواردها هي ولاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والنهوض بالاستخدام الواسع النطاق لأنواع الوقود الأحيائي من شأنه توفير أمن طاقوي أكبر وتحسين نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية، وإتاحة إمكانية إنشاء فرص عمل والتخفيف من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية. وتستجيب مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي لهذه الحاجة. وقد وضُعت هذه المبادرة على أساس توصيات اجتماع الخبراء المعني بتعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية (جنيف، ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥) وتوصيات الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥).

٥١- وقد أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي، التي حظيت بتمويل أوَّلي من مؤسسة الأمم المتحدة. وهذه المبادرة تروج لاستخدام وإنتاج أنواع الوقود الأحيائي باعتبارها فرصة تجارية واستثمارية ناشئة متاحة للبلدان النامية. وهذه المبادرة مصمَّمة لتقييم القدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية في المجال المتنامي على نطاق العالم المتمثل في استخدام أنواع الوقود الأحيائي والتجارة فيها، فضلاً عن تقييم قضايا الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق المتصلة بواردات الوقود الأحيائي في البلدان النامية. ويؤدي تشجيع زيادة إنتاج الوقود الأحيائي واستخدامه محلياً والتجارة فيه في نهاية المطاف إلى المساعدة على تحقيق تحرير التجارة وزيادة وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وتنويع الطاقة، وتحقيق فوائد في مجال تغير المناخ. وفي ضوء ذلك، تسهم المبادرة بصورة مباشرة أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد اضطلعت المبادرة، منذ إنشائها، بعدد من التقييمات القطرية التي تقيِّم الإمكانات الحقيقية لزيادة استخدام أنواع الوقود الأحيائي وزيادة إنتاجها والتجارة فيها. وأُجريت دراسات استقصائية أوَّلية في الهند وتايلند والبرازيل والفلبين. ويجري القيام بأعمال تحضيرية لإجراء تقييمات في الجمهورية الدومينيكية وكينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة.

٥٢- وقد نُفذت أنشطة شتى في هذا الصدد. فقد سعت المبادرة على نحو نشط إلى إقامة شراكات مع شركاء مختصين آخرين من الأمم المتحدة ومن خارجها مثل منظمة الفاو، ومركز الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، وشراكة الطاقة

الأحيائية العالمية التابعة لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، فضلاً عن منظمات غير حكومية ومؤسسات أبحاث مثل مجلس الأرض بجنيف، والمركز المرجعي البرازيلي المعني بالكتلة الأحيائية - ساو باولو (CENBIO-São Paulo). ومجموعة تاتا في الهند. وأُوفدت بعثات لتقصي الحقائق، في بادئ الأمر في الجمهورية الدومينيكية وشرقي أفريقيا، ونُشرت تقارير تقييم وطنية فيما يتعلق ببضعة بلدان، بما في ذلك تقييم لإمكانات سوق الوقود الأحيائي يتناول الجوانب الاقتصادية والبيئية والوطنية ذات الصلة والاستراتيجيات الوطنية ودور أصحاب المصلحة الرئيسيين وإمكانيات التصدير والعرض الوطني والطلب الدولي.

٥٣- ونظم الأونكتاد اجتماعاً جانبياً على مستوى الوزراء أثناء الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ (مؤتمر الأطراف ١١) والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اللتين جرى فيهما تقاسم النتائج مع جمهور واسع ومع الشركاء المذكورين أعلاه. وقد أُذيع هذا الاجتماع على شبكة الإنترنت ويمكن مشاهدته على العنوان www.unfccc.int. ويقوم الأونكتاد بتنظيم حوار بشأن السياسات لتقييم مدى الفعالية في تنفيذ استراتيجيات الوقود الأحيائي الوطنية، وعرض التقدم الأوَّلي المتحقق في آحاد البرامج الوطنية للوقود الأحيائي، واستهلال مناقشة دولية بشأن أنواع الوقود الأحيائي والتجارة بالاستناد إلى الخبرة الفنية المتوفرة لدى أعضاء فريق الخبراء الاستشاري الدولي. وسيتيح الأونكتاد أيضاً حدثاً شبكياً من أجل البلدان المستفيدة والمجتمع المانح والشركاء في مبادرة الوقود الأحيائي حاضراً ومستقبلاً.

٥٤- ويخطط الأونكتاد لتحليل التطورات الحديثة في ميدان التكنولوجيا الأحيائية المطبقة على قطاع الطاقة وتحديد الفرص التي قد تتيحها من حيث تعزيز القدرة على تناول/حل مشاكل الطاقة، وتحسين حماية البيئة، وزيادة احتمالات التصنيع والتصدير، ورعاية تنمية المجتمعات الريفية. وسيتناول هذا العمل أيضاً عدداً من التحديات المحددة التي يحتمل أن تواجهها البلدان النامية في هذا القطاع.

واو - التكنولوجيا الأحيائية الزراعية والتجارة الدولية

٥٥- المناقشة المتعلقة بالتكنولوجيا الأحيائية الزراعية هي واحدة من أبرز وأحمى المناقشات التي ظلت تدور أثناء العامين الأخيرين. وقد جاء ذلك نتيجة للآراء المتباينة لدى الناس والحكومات حول المخاطر والفوائد الفعلية أو المحتملة لمنتجات التكنولوجيا الأحيائية الزراعية - أي الكائنات المعدّلة وراثياً والمنتجات المشتقة منها. إذ يرى البعض أن من شأن هذه المنتجات أن تساعد في التصدي لبعض المشاكل الخطيرة التي يواجهها الناس، ولا سيما الفقراء في البلدان النامية، مثل الجوع الشديد وسوء التغذية. ويرى آخرون أنها يمكن أن تسبب مشاكل صحية وبيئية خطيرة وغير قابلة للتنبؤ بها وأن لها انعكاسات اقتصادية سلبية، وخاصة في البلدان النامية. وإن تكاثر مخططات السلامة الأحيائية المحلية وما يتصل بها من التزامات تتعلق بالترخيص ووضع البطاقات وتتبع المسار والتوثيق من المحتمل أن يؤديا إلى زيادة تعقيد التجارة الدولية في المنتجات الزراعية المعدلة وراثياً وأن يؤثرا بصورة غير مباشرة على التجارة في المنتجات الزراعية التقليدية.

٥٦- وبالنسبة إلى البلدان النامية، تشكل التكنولوجيا الأحيائية الزراعية ظاهرة تمثل تحدياً خاصاً. فهذه البلدان يمكن أن تمثل الجهات المستفيدة الرئيسية من التكنولوجيا الأحيائية الزرعية - إذا لبت هذه التكنولوجيا حقاً الآمال المعقودة عليها -

ولكـــن البلدان النامية يمكن أيضاً أن تكون هي الجهات الخاسرة الرئيسية إذا أثرت التكنولوجيا المذكورة تأثيراً سلبياً على التنوع الأحيائي أو إذا أوقعت التكنولوجيا الأحيائية المشمولة ببراءات اختراع الخلل في الممارسات التقليدية لدى المزارعين وجعلـــت الحصول على البذور أمراً أصعب. وعلى صعيد التجارة الدولية، اتُفق في بروتوكول كارتاخينا المتعلق بالسلامة الأحيائـــية عـــلى قواعد متعددة الأطراف في هذا الصدد. ويؤدي التفاعل بين هذا الصك القانوني المحدد وقواعد منظمة التجارة العالمية، وقضايا تسوية المنازعات، إلى إضافة بعض التحديات إلى سيناريو معقد بالفعل. وقام الأونكتاد، في حدود ولايـــته، بأنشطة تحليلية وأنشطة في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بالتكنولوجيا الأحيائية الزراعية والتجارة الدولية. وعلى ســـبيل المـــثال، نشر الأونكتاد دراسة بعنوان "التجارة الدولية في الكائنات المعدّلة وراثياً والمنتجات المعدلة وراثياً: الأطر القانونية الوطنية والمتعددة الأطراف (International Trade in GMOs and GM Products: National and Multilateral Legal Frameworks (UNCTAD/ITCD/TAB/30)).

سادساً – القضايا التي يُحتمل أن تتناولها اللجنة

٥٧- قد ترغب اللجنة في توجيه اهتمامها إلى القضايا المثارة في هذه المذكرة، ألا وهي:

- مـــا الذي ينبغي التركيز عليه في الأعمال المقبلة للأونكتاد بشأن السلع والخدمات البيئية لكي يمكـــن مساعدة البلدان النامية على نحو ملائم في تحقيق الهدف المتوخى من الولاية التفاوضية في إطار منظمة التجارة العالمية؟

- كـــيف يمكن للأونكتاد أن يساعد على أفضل نحو البلدان النامية المهتمة على الصعيد الوطني في رعايـــة حـــوار بشأن السياسات ومناقشة بين أصحاب المصلحة بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية؟

- كـــيف يمكن لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق أن تحقق أهدافها على أفضل نحو؟

- ما هي الخطوات العملية التي اتخذتها البلدان المتقدمة أو التي يمكن لها أن تتخذها لإشراك شركائها التجاريين من البلدان النامية في المشاورات التي تُجرى أثناء إعداد المتطلبات البيئية الجديدة؟

- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز إنتاج الزراعة العضوية في البلدان النامية وتيسير وصول المنتجات إلى أسواق البلدان المتقدمة؟

- ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز إسهام التجارة الأحيائية والوقود الأحيائي في التوفيق بين فقدان التنوع الأحيائي واحتياجات التنمية؟

- كـــيف يمكن تعزيز مبادرة التجارة الأحيائية لكي يمكن أن تتناول على نحو أفضل القضايا التي تشمل عدة قطاعات والمتعلقة بالتجارة والاستثمار والاستخدام المستدام؟

— — — — —